فان قيل قد يحصل الالتباس في بعض الحروف الا ترى ان لام الامر ولام كي صورتهما
واحدة والمعنى مختلف وكذا لا في النهي ولا في النفي اجيب بحصول الفرق بتقدم
العامل على لام كي ووقوع لام الامر ابتداء او انه اذا خيف الالتباس لا الناهية بالنافية
التي تغيرها من حروف النفي نحو ما واما لام الامر فالبصرية على بنائه والكوفية على اعرابه ومنشا
الخلاف الاختلاف السابق في ان الاعراب اصل في الافعال ايضا ام لا فعلى الاول هو معرب
لانه الاصل فيه ولا مقتضى لبنائه وعلى الثاني هو مبني لانه الاصل فيه ولا مقتضي لاعرابه
وربما علل الكوفية ذلك بانه مقتطع من المضارع فاعرب كاصله والبصرية لا يردون
ذلك بل يقولون انه اصل برأسه كما تقدم وفي الخلاف في هذه المسئلة مبني على الخلاف في
اصلين وهذا امر لطيف نذكره ان شاء الله تعالى في كتاب السلسلة الذي عزمنا ان نؤلفه
محاكاة لسلسلة الجويني في الفقه وسلاسل الذهب للزركشي في الاصول والاسم بعضه
مبني قطعا ثم اختلف في سبب البناء هل هو شيء واحد او اكثر فذهب كثيرون الى الثاني
فمنهم من قال من اسبابه شبه الفعل المبني ومثله بنزال وهيهات فانهما بنيا لشبههما بانزل
وبعد في المعنى ورد هذا طردا بالمصدر نحو سقيا لك وضربا زيدا لانهما بمعنى الامر وعكسا
بالمعرب اعراب اف واوه لانهما بمعنى اتضجر واتوجع المعربين ومنهم من قال من اسبابه عدم
التركيب وعلى هذا ابن الحاجب حيث قال المبني ما ناسب مبني الاصل او وقع غير مركب
فعنده ان الاسماء قبل التركيب مبنية وقيل اسباب البناء تضمن معنى الحرف كاسماء
الشرط والاستفهام ووقوعه موقع المبني كنزال الواقع موقع انزل ويا زيد الواقع
موقع كاف الخطاب ومضارعته لما وقع موقع المبني كالعلم المؤنث المعدول كحذام فانه
ضارع نزال الواقع موقع انزل في العدل والتعريف واضافته الى مبني كاسماء الزمان
المضافة الى الجملة اولها ماض وزاد بعضهم ان تكثر علل منع الصرف قال ابن جني في الخصائص
ذهب بعضهم الى انه اذا انضم الى سببين من اسباب منع الصرف ثالث امتنع الاسم من
الاعراب اصلا لانه ليس بعد منع الصرف الا ترك الاعراب ومثل ذلك بحذام وقطام
وبابه فان فيه العلمية والتانيث والعدل عن حاذمة وقاطمة قال ومما ذكره فاسد
لان سبب البناء في الاسم ليس طريقه طريق حديث الصرف وتركه انما سببه مشابهة الاسم
للحرف لا غير وقوله ليس بعد منع الصرف الا ترك الاعراب ممنوع وتمثيله بباب حذام
مردود فان سبب البناء فيه شبهه بدراك وتراك وقد وجدنا ما اجتمع فيه خمسة اسباب
من موانع الصرف ولم يبن وذلك اذربيجان فان فيه العلمية والتانيث والعجمة والتركيب
والالف والنون انتهى كلام ابن جني والذي جزم به ابن مالك في كتبه انه لا سبب للبناء سوى
شبه الحرف فقط وهذا هو المختار ونقله جماعة من المتاخرين عن ظاهر كلام سيبويه
وصرح به ابن جني في الخصائص كما تقدم في كلامه ولكن لما نوا البقاء في التلقين ثم زاد في
ايضاحه تقسيم الجمل … وعباراته واما ما بني من الاسماء فانما بني لشبهه بالحرف
ثم حكى كلامهم في البناء للخروج عن النظائر والوقوع موقع الامر ثم قال وهذا انما هو
على وجه التقريب والصحيح ان كل اسم بني فانما بني لشبهه بالحروف وهذا الشبه على ضربين

قف عليه

بلغ

لفظي

لفظي ومعنوي فاللفظي نحو كم لانها اشبهت هل لكونها على حرفين والمعنوي ان يتضمن
معنى الحرف او يكون مفتقرا الى ما بعده وهذا مذهب الحذاق من النحويين انتهى كلامه
بحروفه ثم ان شبه الحرف انما يؤثر حيث لم يعارضه معارض فان عارضه ما يقتضي الاعراب
فلا اثر له وذلك كأي شرطا واستفهاما وموصولة فانها معربة مع مشابهتها للحرف في
الاحوال الثلاثة لكن عارض هذا الشبه لزومها للاضافة وكونها بمعنى كل ان
اضيفت الى نكرة وبمعنى بعض ان اضيفت الى معرفة فعارضت شاعبتها لنظيرها مناسبتها
للحرف فغلبت مناسبة الحرف لانها داعية الى ما هو مستحق بالاصالة ونقضه ابو
حيان بلدن فانها ملازمة للاضافة بل هي اولى من اي فيها فانها لا تنفك عنها لفظا
وهي مبنية وقال بعضهم انما اعربت اي تنبيها على الاصل ليعلم ان اصل المبنيات الاعراب
كما صححوا بعض الاسماء والافعال التي وجب اعلالها تنبيها على ان الاصل التصحيح
وبذلك جزم ابن الانباري في كتابه لمع الادلة ص في وضعه على حرف او حرفين وان ذكره
لاني ومع لزمت الاضافة وقيل اصلها ايم ومعناه ولو لم يوضع كالاشارة وذان
وتان للتثنية واستعماله بان ينوب عن الفعل ولا يتاثر كاسماء الافعال وقيل هي
منصوبة للمصدر وقيل ببنائها اذا تضمنها لام الامر وحل الباقي وافتقاره تاصل
كموصوله واهمالها كذا ابل السود ولفظه كماشي وعلى المضر لمعنوي او الافتقار
او الوضع في كيف او استغناؤه بالخلاف ضعيفة احتمالات ش الوجوه المعتبرة في شبه
الحرف ستة احدها الوضعي بان يكون الاسم موضوعا على حرف او حرفين فان ذلك هو الاصل
في وضع الحرف اذ الاصل في وضع الاسم والفعل ان يكون على ثلاثة احرف حرف يبتدا به
وحرف يوقف عليه وحرف فاصل بينهما والحروف انما جي بها لانه اختصر بها الافعال اذ معنى
ما قام زيد نفيت القيام عن زيد فلا بد ان يكون اخصر من الافعال والا لم يكن للعدول
عنها اليها فائدة فان اورد على ذلك نحو اب واخ وحم وهن وفم وذي ويد ودم فانها
معربة مع كونها على حرفين فالجواب انها وضعت ثلاثية ثم حذفت لاماتها والمعتبر
بالوضع الاصلي لا بما لحقه الطارئ فان اورد على ذلك نحو مع فانها وضعت على حرفين مع انها
معربة على الاصح كما سياتي في الظروف فالجواب ان ذلك للزومها للاضافة وذلك معارض
للشبه كما تقدم في اي وقيل انها ثلاثية الوضع وان اصلها معي فحذفت لامها ولذا
ردت اليها عند نصبها على الحال فيقال معا تنبيه قال ابو حيان لم اقف على
مراعاة الشبه الوضعي الا لابن مالك وقال ابن الصائغ قال سيبويه في باب التسمية
اذا سميت رجلا بالضرب قلت اب باجتلاب همزة الوصل وبالاعراب قال ابن هشام وهذا
ينفي اعتبار الشبه الوضعي الثاني المعنوي بان يتضمن الاسم معنى من المعاني التي حقها ان
تكون للحروف سواء وضع لذلك المعنى حرف كاداتي الاستفهام والشرط ام لم يوضع كاسماء
الاشارة فانها بنيت لتضمنها معنى كان حقه ان يوضع له حرف يدل عليه وهو الاشارة
لانه كالتنبيه والتشبيه والخطاب وغيرها من معاني الحروف لكن لم يوضع له حرف يدل
عليه كذا قيل واعترضه الشيخ سعد الدين بانهم قد صرحوا بان ال للعهد …

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)